المراقبة الحكومية لاستطلاعات الرأي العام
دراسة وصفية استقرائية

Governmental Oversite of Public Opinion Polls
A Descriptive and Inductive Study

م.د. أحمد عباس كاظم الشطري
جامعة ذي قار - كلية الإعلام
قســـــــم الصحافة

. Dr. Ahmed Abbas Kadhem Al-Shatari
Dhi Qar University – College of Media
Department of Journalism
Ahmed7043ab@utq.edu.iq

المستخلص

يسعى البحث الى القاء نظرة عامة على استطلاعات الرأي العام والذي يُعد مجاله الموضوعي، عبر كشف طبيعة الاجراءات التي تتبعها الدول في الأنظمة السياسية المختلفة لتنظيم استخدام الاستطلاعات فضلا عن التعرف على المجالات المتعددة التي تغطيها . وبذلك يحاول البحث الإجابة على تساؤل رئيس يتمثل بالآتي : كيف تمارس الحكومات المختلفة المراقبة على استطلاعات الرأي العام ؟ ويتفرع من هذا السؤال مجموعة من التساؤلات الفرعية؛ إذ ارست العديد من دول العالم لا سيما الديمقراطية منها، عدداً من التشريعات والمواثيق المهنية لمراقبة مراكز البحوث أو المؤسسات التي تقوم بعمليات استطلاعات الراي العام، ورصد الممارسات الخاطئة للقائمين عليها، حماية للمجتمع من اية اضرار قد تلحق به جراء تلك الاعمال الغير مسؤولة .

ومن اجل فهم واضح لطبيعة تلك الإجراءات أو الجوانب التشريعية والأخلاقية والمهنية، كان من الضروري تناول تجارب وقوانين بعض دول العالم إزاء استطلاعات الراي العام، وهو ما يمثل مجال الدراسة المكاني، مما

ينعكس بالفائدة على الجهات والمؤسسات أو المراكز المعنية بإجراء الانتخابات وقياس الرأي العام؛

وتوصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج أبرزها : الاهمية الكبيرة لبحوث استطلاعات الرأي العام؛ بعّدها مؤشرات عن توجهات افراد المجتمع، يمكن ان يسترشد بها ًصنًاع القرار والمسؤولين في معرفة مكامن الخلل أو القصور وما يفكر به الشعب . أن المراقبة الحكومية لاستطلاعات الرأي العام في الانظمة السياسية المختلفة لاسيما الديمقراطية منها، هي قواعد تشريعية تضمن عدم تأثير هذه الاستطلاعات على نتائج الانتخابات .

الكلمات المفتاحية : المراقبة الحكومية ، الرأي العام ، استطلاعات الرأي العام

Abstract

The aim of this research is to shed light on public opinion polls as considered its primary thematic focus, by revealing the nature of the procedures, which various countries of different political systems follow to organize the use of such polls, as well as identifying the multiple fields they encompass. Accordingly, the research tries to answer a central question: How do different governments monitor public opinion polls? This question falls into several sub-questions, as many countries around the world, particularly democratic ones, have worked out a set of legislative frameworks and professional codes of conduct to oversee research centres or institutions that carry out public opinion polling and observe unethical practices by those involved, thereby protecting society from potential harm caused by irresponsible actions.

In order to clearly understand the nature of these procedures, whether legislative, ethical, or professional, it is necessary to get acquainted with the experiences and legal frameworks of some countries concerning public opinion polls and this represents the spatial field of the research and offers valuable insights for institutions and centres responsible for conducting elections and measuring public opinion.

The research has come with several key findings, most notably the significant importance of public opinion researches, which serve as indicators of societal attitudes and can guide decision-makers and officials in identifying shortcomings or areas of concern, as well as in understanding public sentiment. Government monitoring of public opinion polls in various political systems, especially in democracies, is based on legislative principles designed to ensure that these polls do not influence election outcomes.

Keywords: Government Monitoring, Public Opinion, Public Opinion Polls

المقدمة

تعد دراسة استطلاعات الرأي العام من المواضيع المهمة، لما لها من ارتباط

وثيق بحياة الافراد في المجتمع، خاصة في الأنظمة الديمقراطية نظراً لزيادة الوعي؛ كونها من اهم مصادر المعلومات وأحدى الأدوات الضرورية لمعرفة ميول المواطنين واتجاهاتهم والكشف عن مواقفهم حيال الكثير من القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وبذلك فأن معطياتها الرقمية يمكن لها أن تمكّن صنّاع القرار والجهات الرسمية والمهتمين بقياس الرأي العام وترشدهم، لوضع والخطط أو اتخاذ القرارات المناسبة لا سيما في الموضوعات والقضايا التي تشغل الرأي العام كقضايا البطالة والفساد والجريمة والانتخابات، علاوة على أهميتها في تحسين الخدمات وتطوير الاعمال الإدارية ومعالجة المشكلات التي يواجهها المجتمع .

لذا فالبحث خطوة علمية متواضعة يمكن أن تسهم في حث المعنيين على القيام بأنشاء مراكز متخصصة لاستطلاع الرأي العام ودعمها مادياً وبشرياً ومعنوياً، مما توفر مسوحاتها قدراً كبيراً من المعلومات، التي من الممكن الاعتماد عليها في رسم السياسات في العديد من ميادين الحياة .

قُسّمت الدراسة الى منهجية البحث؛ وتضمنت بمشكلة البحث واهميته وأهدافه ومجالاته فضلا عن المنهج المستخدم، منتهياً بتعريف المصطلحات وما توافر من دراسات سابقة . فيما تم تصنيف الاطار النظري الى مجموعة من المحاور؛ تمثلت بـ الرأي العام وعناصر تشكيله والمجالات التي تغطيها الاستطلاعات واهميتها، ثم تناول الاعتبارات الاخلاقية المرتبطة باستطلاعات الرأي العام، بعدها تم التطرق الى المراقبة الحكومية لاستطلاعات الرأي العام في عدد من دول العالم من خلال الحديث عن الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا، ومصر والعراق، ثم الحديث عن الرقابة على الرأي العام، وختمت الدراسة بالاستنتاجات ومقترحات الباحث .

منهجية البحث :

اولاً : مشكلة البحث :

اضحى الاهتمام بالراي العام وقياسه في جميع الدول لاسيما في الانظمة الديمقراطية، من المسائل المهمة في رسم سياساتها العامة، وذلك بعدّه من أهم الوسائل الى معرفة أراء الناس وتوجهاتهم ومواقفهم تجاه أبرز القضايا السياسية والاجتماعية ؛ إذ لا يمكن تجاهل ظاهرة الرأي العام وعدم الاذعان بقوتها وسطوتها، ومن ثم تحرص الانظمة السياسية المختلفة على معرفة المزاج الشعبي العام، فضلا عن التعرف على دوره في موضوعات أو قضايا محددة تهم مصلحة الدولة وأمنها وسلامتها مما يكشف حدود فاعليته .

ويرى المختصين أن البحث العلمي يستلزم وجود مشكلة معينة تدفع الباحث الى

دراستها، دراسة علمية منظمة، يحاول من خلال هذه الدراسة إتباع المنهج العلمي لتفسيرها والوصول الى حقائق جديدة (حدادي ، ٢٠٢٠، صفحة ٢٠) .

لذا أصبح من الضروري إخضاع الاستطلاعات للتنظيم القانوني ومرقبتها حكومياً وذلك لحماية المجتمع من الممارسات الضارة المرتبطة بالاستطلاعات، فضلا عن الجوانب الاخلاقية والمهنية التي تحدد الاطر التي يلتزم بها العاملون في مجال استطلاعات الرأي العام . كما ان هناك فجوة بحثية في شحة الابحاث التي تتناول استطلاعات الراي العام؛ ولهذا فان الدراسة ترمي الى تسليط الضوء على الاستطلاعات واهميتها وانواعها، محاولة من الباحث لسد النقص في هذا الجانب . وتأسيساً على ذلك فأن مشكلة الدراسة تكمن في محاولة الإجابة على تساؤل رئيس يتمثل بالآتي : **كيف تمارس الحكومات المختلفة المراقبة على استطلاعات الرأي العام ؟**

ويتفرع من هذا السؤال مجموعة تساؤلات فرعية، وهي :

١- ما اهمية استطلاعات الراي العام ؟

٢- ما المجالات التي تغطيها استطلاعات الرأي العام ؟

٣- ما الاعتبارات الاخلاقية والمهنية لإجراء استطلاعات الراي العام ؟

٤- ما الجوانب القانونية المرتبطة باستطلاعات الرأي العام

ثانياً : اهمية البحث :

تكتسب البحوث العلمية أهميتها في ضوء جملة من العناصر منها ما يرتبط بطبيعة المشكلة البحثية أو الموضوع البحثي الذي تتصدى له ، ومنها ما يرتبط بالمجتمع الذي يفترض أن تسهم في حل مشكلاته ، فضلاً عما يمكن أن تمثله من إضافة مهمة إلى المعرفة في المجال التخصصي الذي تنتمي إليه وفي ميادين العلم عامة (غنتاب ، ٢٠٠٨، صفحة ٣) .

لذا تتجسد اهمية البحث في الجوانب الآتية هي :

١- **الاهمية بالنسبة للمجتمع** : يعُد موضوع الدراسة من المواضيع الوثيقة الصلة بالمفوضية العليا المستقلة للانتخابات؛ وهي الجهة الرسمية المسؤولة عن وضع الانظمة والتعليمات المعتمدة في الانتخابات والاستفتاءات الاتحادية في جميع انحاء العراق؛ إذ تكمن اهمية البحث في الخروج بنتائج أو مؤشرات تفيد أو تساعد القائمين على هذه المؤسسة في وضع تصور واضح امامهم للشروع بالتخطيط من خلال تطوير القدرات في الهيئة واجراء البحوث والدراسات المتنوعة، الوثيقة الصلة بالرأي العام والاشراف عليها، فضلا عن تطوير وتحديث القواعد والمعايير المهنية التي تحكم تلك الاستفتاءات أو الاستطلاعات . مع ضرورة

الاخذ بالاعتبار بمخرجات الدراسات والابحاث الاكاديمية في تشخيصها مكامن القوة والقصور في قياسات الرأي العام وطريقة تعاطيها مع القضايا المتعلقة بالانتخابات والاستطلاعات، مما ينعكس في تطوير المفوضية المستقلة للانتخابات . كما تكمن أهمية الموضوع كونه يتناول احد الجوانب المهمة في استطلاعات الرأي العام، والمتمثل بمراقبة الدول أو الحكومات لكافة تفاصيل وإجراءات الاستطلاعات، وسنّ القوانين والتشريعات المنظمة لها، مما ينعكس على نزاهة تلك الاستطلاعات وعدم ضررها أو تأثيرها على القرار أو التصويت الحر للمواطن حيال مختلف القضايا السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية .

٢- الاهمية الموضوعية: يعُد موضوع استطلاعات الرأي العام، من القضايا المهمة التي شغلت حيزا من اهتمامات المختصين والخبراء في مجال الرأي العام والإعلام وذلك لقوة تأثيرها في الحياة السياسية، كونها من اهم الادوات التي توضح اتجاهات وميول المجتمع، مما تمكن صنّاع القرار والمسؤولين وترشدهم لوضع السياسات والبرامج والخطط المستقبلية فضلا عن الارتقاء بالخدمات التي تقدمها الاجهزة الحكومية المختلفة في ضوء تلك الاتجاهات والميول.

ثالثاً- اهداف البحث :

١) الكشف عن طبيعة المراقبة الحكومية في الانظمة السياسة المختلفة على استطلاعات الرأي العام .

٢) التعرف على المجالات التي تغطيها استطلاعات الرأي العام .

٣) توضيح اهمية استطلاعات الرأي العام في العالم .

٤) تحديد الاعتبارات الاخلاقية والمهنية لإجراء استطلاعات الراي العام .

٥) التعرق على الجوانب القانونية المرتبطة باستطلاعات الرأي العام .

رابعاً : مجالات البحث :

١) المجال المكاني : يتحدد المجال المكاني للبحث بعدد من دول العالم ؛ ويتمثل بالولايات المتحدة الامريكية ونماذج من قارة أوروبا (فرنسا، بريطانيا)، والدول العربية، وتتمثل بمصر والعراق . إذ تُعد تلك الدول مجتمع هذه الدراسة وإطارها العام .

٢) المجال الموضوعي : انطلاقاً من عنوان البحث، يمكن تحديد مجاله الموضوعي باستطلاعات الرأي العام، من خلال الاستقصاء عن جوانبه المتعددة واخضاعها للمناقشة والتحليل .

خامساً : منهج البحث :

ينتمي هذ البحث الى البحوث الوصفية الاستقرائية، إذ يقوم بدراسة الموضوعات المتعلقة باستطلاعات الرأي العام

ووصفها وصفا دقيقا عن طريق مراجعة ادبيات الموضوع والتي تزخر بها الكتب والابحاث والمؤلفات الاكاديمية وشبكة الانترنت؛ لما تحويه من حقائق ومعلومات عن الاستطلاعات، يمكن لها ان تقود الباحث للخروج بنتائج وتفسيرات تتيح تقديم صورة دقيقة وموضوعية عن احد الجوانب المهمة في قياس الرأي العام . حيث يقوم البحث الاستقرائي الوصفي بجمع المعلومات والأدلة بهدف الوصول الى تعميمات تفسر الظاهرة، ويصنف هذا البحث ضمن البحوث الأساسية التي لا تستهدف حل المشكلات القائمة بل تطوير المعرفة الحالية (عطيفة ، ٢٠١٢، صفحة ٢١) . لذا فالبحث يسلط الضوء على الجوانب النظرية لاستطلاعات الراي العام في عدد من الدول والأنظمة السياسية في العالم

سادساً : مصطلحات البحث :

استطلاع الرأي العام : وهي عمليات مسح تهدف الى معرفة آراء ومواقف الناس تجاه أهم القضايا في مختلف الميادين لاسيما الاجتماعية والسياسية، كما تدرس التغيرات التي تطرأ على آراء السكان حول قضية اجتماعية ما أو حول اوضاعهم المعيشية وتقوم بالاستفسار عن تطلعاتهم وآمالهم ومخاوفهم والقيم التي يؤمنون بها (الهيتي، ٢٠١٤ ، صفحة ١١١) .

المراقبة الحكومية : وهي مجموعة الآليات التي تمارسها الدولة لتنظيم استخدام استطلاعات الراي العام، عبر عمليات التوجيه والاشراف والرقابة بهدف نزاهة تلك الاستطلاعات وعدم تأثيرها على القرار الحر للمواطنين وضمان خصوصيتهم .

الرأي العام : هو الراي السائد بين أغلبية الشعب الواعية في فترة معينة نحو قضية معينة أو أكثر يحتدم حولها الجدل والنقاش وتمس مصالح هذه الأغلبية أو قيمها الإنسانية مساً مباشراً (العبد ، ٢٠٠٦، صفحة ١٥) .

سابعاً : الدراسات السابقة :

قام الباحث بمراجعة التراث العلمي للوقوف على الدراسات التي لها علاقة مباشرة بمتغيرات دراسته؛ ولاحظ قلة بل ندرة الدراسات السابقة في هذا المجال من الدراسة، ورغم ذلك، فهناك العديد من الأبحاث والدراسات التي تناولت استطلاعات الرأي العام من جوانب مختلفة؛ يمكن للباحث الإشارة الى بعضها، وهي كالتالي :

دراسة (الشمري ع.، ٢٠١٦) **: استطلاعات الراي العام وعملية اتخاذ القرار في الانظمة المركزية والديمقراطية** : هدفت الدراسة في منهجها النظري التاريخي؛ بالتعرف على طريقة الأنظمة السياسية المركزية والديمقراطية، وما هي أهمية

بحوث استطلاعات الرأي العام في النظامين المذكورين، فضلا عن إشكاليات التعامل مع الرأي العام واستطلاعاته في البلدان العربية . وتوصلت الدراسة الى أن بحوث استطلاعات الرأي العام تتأثر كثيراً في عملية اتخاذ القرار بنوع النظام السياسي، فضلا عن اختلاف ذلك في مرحلة الأزمات عنه في الأوقات الأخرى . كما أن متخذي القرار في الوطن العربي، لا يفضلون لمراكز البحوث والمؤسسات المعنية بالاستطلاعات أن تنمو وتزدهر وذلك لتخوفهم من الرأي العام .

دراسة (البياع ، السوداني، و عبد الله ، ٢٠٠٦) : استطلاعات قياس الرأي العام بين النظرية والتطبيق : هدفت الدراسة الى تقديم إطار أكاديمي عن مفهوم ومنهجية قياس الرأي العام، وتحديد الفجوة الحاصلة بين الجانب الأكاديمي للعلوم الصرفة (علم الإحصاء) والجانب التطبيقي لهذا العلم والمتمثل في قياس الرأي العام إضافة الى تسليط الضوء على آلية إنشاء مراكز متخصصة بقياس الرأي العام . وكانت اهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة هي : أن لمراكز البحث العلمي المتخصصة في قياسات الرأي العام سواء اكانت حكومية أو غيرها دوراً مهماً في بناء المجتمع، وأن العراق أحوج ما يكون لهذه المراكز؛ وضرورة تأسيس أكبر عدد منها؛ ودعمها مادياً وبشرياً ومعنوياً .

المحور الأول : الرأي العام وعناصر تشكيله

يشغل الراي العام كظاهرة اجتماعية اهتمام الباحثين والمختصين في العديد من الحقول المعرفية لاسيما في المجالات الإعلامية والسياسية والاجتماعية؛ وهو بذلك يتبؤ مكانة متقدمة في دراسات وابحاث تلك العلوم .

والراي العام احد المؤشرات الهامة لقياس مدى رضا المجتمع عن السياسات العامة للدولة من جهة, علاوة على دوره في تشكيل وتحديد توجهات المواقف الشعبية نحو القضايا الداخلية والخارجية على حد سواء من جهة اخرى , وبالتالي أضحت عملية معرفة توجهات الراي العام ومدى قبوله أو رفضه لسياسة معينه تشغل صانعي القرار في مختلف دول العالم لما له من دور في تحقيق الشرعية والرضا عن النظام السياسي القائم فضلا عن التقليل من حدة العنف تجاهه .

وشهد الراي العام وقياسه تطورا كبيرا بسبب عدد من المتغيرات اهمها الثورة التكنلوجية وما اتاحته من فرص التعبير عن الراي بحرية , فضلا عن سهولة الحصول على المعلومات والبيانات عبر شبكة الانترنت ، مما مكن المستخدمين من زيادة المعرفة حول العديد من القضايا (رفعت، ٢٠١٧، صفحة ٦٥) .

وزاد اهتمام الحكومات والتنظيمات

والاحزاب السياسية في العديد من دول العالم بدراسة الراي العام حول مختلف القضايا التي تستأثر باهتمامها وتعمل لمعالجتها على اسس موضوعية, فضلا عن الاهتمام بالرأي العام لدى جميع المنظمات الدولية والاقليمية والوطنية (الجباوي، ٢٠١١، صفحة ١٨٠) .

والراي العام احدى القوى السياسية الفاعلة داخل الوجود السياسي, وفي تحديد طبيعة الاوضاع التي تربط بين الحاكم والمحكوم, إذ بإمكان الراي العام أن يُسهم بإنجاح خطط التنمية الشاملة بالقدر الذي يقوم بإحباطها إن لم ينجح النظام السياسي للدولة في اقناع الراي العام بتوجهاتها. كما يؤثر الراي العام في القرارات السياسية التي تصدرها الحكومة والمشاركة في الانتخابات حيث إن نجاح اي فكرة أو اتجاه سياسي أو اجتماعي يتوقف على مدى ميل الراي العام الى هذه الفكرة او هذا الاتجاه (مراد ، ٢٠١٢، صفحة ١٠٣) .

لذا يرى الباحث أن الرأي العام؛ كمفهوم اضحى شائع الاستخدام في العديد من الميادين والمجالس البرلمانية والحكومية ومنظمات المجتمع المدني فضلا عن تناوله كثيراً في وسائل الإعلام المختلفة، يضاف الى ذلك ان عبارة الرأي العام اصبحت في دائرة اهتمام اغلب افراد المجتمع لاسيما في الدول الديمقراطية .

وعلى كل حال قد يكون «من العبث السعي إلى تعريف الرأي العام، فالرأي العام ليس شيئاً محسوساً وإنما هو موضوع للبحث (ستوتزل و جيرار ، ١٩٨٢، صفحة ٣٢) . ورغم ذلك، وحسب رأي الباحثين والمهتمين، فقد عُرّف الرأي العام بالعديد من التعريفات نورد بعضها :

أ-**التعريفات الأجنبية :**

تعريف ليونارد دوب : ويرى ان الراي العام يعني مواقف الناس إزاء موضوع يشغل بالهم بشرط أن تكون الجماهير في مستوى اجتماعي واحد فالرأي العام في نظر (دوب) هو ثمرة الجدال والنقاش بين الافراد حيث يسود أحد الآراء أو تصل الجماعة الى راي جديد كان في بادئ الامر رأيا فردياً ثم تناولته الجماعة بالتحوير والتبديل (الشمري ح.، ٢٠١٩، صفحة ٢١) .

فيما يعرّف توماس كلار الرأي العام بأنه مجموعة من الاحكام التي تصدرها الجماهير على الاعمال وهذا الرأي هو رأي الأغلبية من هذه الجماهير (رسول ، ١٩٨١، صفحة ٢) ,

ب- **التعريفات العربية :**

تعريف الدكتور احمد بدر : الرأي العام هو التعبير الحر عن اراء الناخبين أو من في حكمهم بالنسبة للمسائل العامة المختلف عليها على ان تكون درجة اقناع الناخبين بهذه الآراء وثباتهم عليها كافية للتأثير في السياسة العامة والأمور ذات

الصالح العام بحيث يكون هذا التعبير ممثلا لرأي الأغلبية ولرضا الأقلية (حجاب ، ٢٠٠٠، صفحة ١٩) .

والرأي العام هو تعبير عن آراء جماعة من الأشخاص إزاء قضايا، مسائل، أو مقترحات معينة تهمهم سواء كانوا مؤيدين أو معارضين لها بحيث يؤدي موقفهم بالضرورة الى التأثير الإيجابي أو السلبي بالأحداث بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في لحظة تاريخية معينة (علي ، ٢٠١٠ ، صفحة ٣٢) .

ويرى الباحث أن تعدد وتنوع التعريفات للرأي العام وعدم اتفاق العلماء والمختصين على تعريف محدد وجامع ودقيق لـ (الرأي العام) يحظى بالقبول والرضا من الباحثين في المجالات المتعددة وخاصة العلوم الانسانية ؛ مردّهُ عوامل متعددة منها أن الرأي العام متبدل وغير ثابت وديناميكي (متحرك)، ومن الصعب قياسه، فضلاً عن ذلك أن اختلاف التخصص للباحث والزاوية التي ينظر اليها ينعكس بدوره على تعريفهُ ومفهومه للرأي العام .

ولكي يتشكل الرأي العام لابد من توفر العناصر (المقومات) الآتية (اليازوري ، ٢٠٢٠ ، صفحة ١١٨) : القضية ؛ اذ لابد من وجود قضية تهم المجتمع، وتكون محط اهتمامهم ومن دون وجودها فأن الرأي العام سيفقد أهم عنصر من عناصر تشكيله . والجمهور العنصر الذي يتكون الرأي العام في ظل وجوده، ومن دونه لا رأي عام . والعنصر الثالث هو الحوار والنقاش، ومن دون الحوار بين أفراد المجتمع لن يكون هناك رأي عام، لأن تعريفه هو الحكم الذي يتوصل اليه الجمهور نتيجة النقاشات والحوارات، ثم يأتي الزمن : شرط أن يكون الحوار بشأن القضية في وقت حدوثها . والعنصر الأخير هو تحقيق الصالح العام : أحياناً النقاشات لا تؤدي الى الصالح العام .

المحور الثاني : أهمية استطلاعات الرأي العام

نشأت استطلاعات الرأي العام في الدول الديمقراطية كتوأم للانتخابات الرئاسية والبرلمانية، ويذكر أن الانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة الأمريكية كانت هي سبب ميلاد استطلاعات الرأي العام، وإنها كانت الدافع وراء الاهتمام المتزايد والتطوير المستمر لطرق قياس الرأي العام، وأيضاً لتحسين دقة التنبؤ بنتائج الانتخابات (عامر ، إستطلاعات الرأي العام على الانترنت، ٢٠١٣، صفحة ١٥٣)

وتعتمد استطلاعات الراي العام كما هو معروف، الطرق المنهجية والأساليب العلمية بهدف معرفة ردود أفعال واراء المواطنين تجاه مختلف القضايا والاحداث الهامة، والتي يمكن لنتائجها ان تفيد العديد من الأطراف أو المهتمين سواء

اكانت مؤسسات أو باحثين أو إعلاميين وتساعدهم في عملية اتخاذ القرارات وصياغة البرامج وتحديد الأهداف، فضلا عن انها توفر كماً لا يستهان به من المعلومات في مختلف مجالات الحياة (التهامي ، ٢٠٠٥، صفحة ١٦) .

وفي سياق المنهجية العلمية المتعبة في بحوث الرأي العام، فإن للأسئلة أهمية مطلقة لاستطلاعات الرأي العام ، لأنها الأسئلة التي تتكون منها مادة كل استطلاع وجوهره؛ إذ تختلف تماماً في بعض نواحيها عن تلك الأسئلة التي يطرحها الصحفيون كل يوم في مقابلاتهم مع مصادرهم ... والتي تصاغ ببراعة لتناسب كل موقف، وقد تعاد صياغتها بعدة طرق مختلفة إن لم يكن الرد مقبولا.. أما في استطلاعات الراي العام، فإن الأسئلة مصممة بحيث تكون أدواتها محايدة للحصول على ردود ذات مغزى، تدور حول موضوع معيّن من عدد كبير من المستجيبين (آر، جي ، و ويت، ١٩٩٧، الصفحات ١٠٣-١٠٤) .

واستطلاعات الراي العام نشأت في الانظمة الديمقراطية كتؤام للانتخابات الرئاسية والبرلمانية، ويعزى سبب ميلاد استطلاعات الراي العام للانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة الامريكية، وانها كانت الدافع وراء الاهتمام المتزايد والتطوير المستمر لطرق قياس الراي العام وايضا لتحسين دقة التنبؤ بنتائج الانتخابات (عثمان، استطلاعات الراي العام كيف تكون صادقة ؟، ٢٠١٢) .

وتمثل استطلاعات الراي العام واحدة من المهام التي تلقى على عاتق مراكز البحوث ودوائر صنع القرار، بالإضافة الى وسائل الإعلام التي راحت هي الاخرى تهتم بهذا الموضوع، انطلاقاُ من مهمتها في الاطلاع على مسارات واتجاهات الراي العام، في القطاع الذي يريد الباحث أو المستطلع، ان يتوصل من خلاله الى نتائج عن مشكلة اجتماعية أو سياسية، أو التعرف على نتائج صناديق الاقتراع عند إجراء انتخابات، من خلال استخدام الوسائل الاحصائية في الكشف عن النتائج المتوخاة (عامر ، استطلاعات الراي العام على الانترنت، ٢٠١٣) .

واستطلاعات الراي العام من الوسائل المهمة للحصول على المعلومات في الدول الديمقراطية لأنها تقود الى ضمان عدم تجاهل الراي العام، علاوة على انها جديرة بالثقة كمقياس للراي العام واضحى التعامل مع معطياتها كإحدى الادوات الديمقراطية المهمة، بعدَها ذو فائدة في الحصول على المعلومات عن المجتمع، فالاستطلاعات في مرحلة الانتخابات يمكن لها ان تحدد وتقرر رغبات وما يفضله افراد المجتمع حول القضايا التي تستجد, واعتمد السياسيون في النظم الديمقراطية على نتائج الاستطلاعات لتقويم ردود

فعل المواطنين تجاه برامج الحكومة لأنها ساعدتهم في إنجاز سياسات قد تقررت بالفعل (الشمري ع.، ٢٠١٦، صفحة ٤٨٧) . ويرى الباحث أن ارتفاع المستوى الثقافي والتعليمي وزيادة الوعي في الأنظمة الديمقراطية، فضلاً عن إتاحة حرية الرأي والتعبير لدى افراد المجتمع؛ ساعد ذلك في انتشار العديد من المراكز المتخصصة باستطلاعات الرأي العام وتطورها لامتلاكها الإمكانيات المادية والبشرية والتقنية، مما اسهم في نجاح بحوثها وكفاءة عملها .

وتمثل استطلاعات الراي العام أهمية في مجريات الإحداث وتوجهات صناعة القرار, وتتعاظم أهمية استطلاعات الراي العام حول القضايا المهمة التي تتصدر اهتمامات المجتمع كقضايا البطالة والهجرة والفساد والتهميش السياسي والاجتماعي والجريمة والديمقراطية والانتخابات وغيرها, بوصفها أداة للتحقيق, قائمة على المعرفة الموضوعية بالواقع , كما يمكن ان تساعد في تطوير وتحسين العمل الاداري والانتاجي ومعالجة كثير من المشكلات التي يواجهها البناء الاجتماعي (الهيتي، ٢٠١٤ ، الصفحات ١٠٥- ١٠٦) .

ويعد الاهتمام باستطلاعات الراي العام مظهرا من مظاهر الالتزام بقواعد الديمقراطية اذ انها تأخذ شكل التبادل الحر للآراء حول موضوع أو قضية ما وهي في الوقت نفسه همزة وصل بين صناع القرار والجمهور الذي يجري استطلاع رايه, وهي تساعد في الوقت نفسه في التعرف على قيم المجتمع واتجاهات افراده في شان قضاياه المختلفة (الرميحي، ٢٠٠٧، صفحة ٢) .

ويعتمد قياس الراي العام على اسس علمية استناداً الى بيانات عن الجمهور ومواقفه وردود افعاله في المواقف المختلفة، ذلك ان استطلاع الراي العام قد اصبح احد الطرق الرئيسة في الحصول على المعلومات عن الجمهور . ففي المجتمعات الديمقراطية والتجمعات الاستبدادية هناك احساس قوي لدى الحكام في ان يتعرفوا على شؤون المجتمع وردود افعال افراده وجماعاته (Kull, Clay, & and others, 2008, p. 5)

ومن خلال ما استعرضه الباحث لأهمية الدور الكبير الذي تقوم به استطلاعات الرأي العام؛ لذا تقع على عاتق مراكز بحوث واستطلاع الرأي العام والمؤسسات المعنية بقياس اتجاهات الرأي العام، مسؤولية الاخذ بالأساليب العلمية المتبعة بدءاً من التخطيط للاستطلاع وانتهاءً بعرض النتائج بشفافية وحيادية، بعيداً عن الانتقائية في إبراز بعضها واخفاء الأخرى .

المحور الثالث : مجالات تغطية استطلاعات الرأي العام

تغطي استطلاعات الرأي العام لعدد من

المجالات يمكن توضيحها كالاتي (عثمان، قياس الراي العام من النظرية الى التطبيق ، ٢٠١١، الصفحات ٢٧- ٣٩) :

أ_ استطلاعات ما بعد التصويت :

تسعى استطلاعات ما بعد التصويت الى التعرف على التصويت الفعلي للناخبين عند خروجهم من مراكز التصويت. وتفيد هذه الاستطلاعات في التنبؤ المبكر بنتائج الانتخابات، فضلا عن التعرف على خصائص الناخبين الديموغرافية وربطها باتجاهاتهم التصويتية .

ب_ قياس الرضا عن الرؤساء والحكومات : تجري عدد كبير من الدول استطلاعات حول الرضا عن اداء القيادات السياسية وحول شعبية الأحزاب السياسية واداء الحكومات والثقة فيها .

ج_ التعامل مع الأزمات السياسية :

يزداد الطلب على استطلاعات الرأي العام عند وقوع الأزمات السياسية والأحداث الدرامية، إذ تلعب الاستطلاعات دوراً هاماً في إدارة العلاقات العامة للدول في زمن الأزمات .

د_ العلاقات الخارجية :

تُعنى المؤسسات العاملة في مجال استطلاعات الرأي العام بقياس اتجاهات المواطنين في دولة معينة تجاه الدول الأخرى . كما تُجري أيضاً استطلاعات للتعرف على رأي مواطنين من دول مختلفة تجاه سياسات وأحداث ذات بُعد دولي أو إقليمي .

هـ_ الاتجاهات نحو التشريعات :

تفيد استطلاعات الرأي العام في التعرف على اتجاهات المواطنين حيال التعديلات المتعلقة بالتشريعات ويشمل ذلك التعديلات المقترحة على الدساتير أو القوانين . وتعتبر نتائج هذه الاستطلاعات أحد المدخلات الهامة التي يجب أخذها في الاعتبار عند إجراء مثل هذه التعديلات؛ وبالتالي يؤثر هذا النوع من الاستطلاعات على اتجاهات التصويت في البرلمانات باعتبار أن ممثلي السلطة التشريعية يعبرون عن إرادة المواطنين الذين انتخبوهم .

و_ الشأن الداخلي :

تهدف كثير من المؤسسات الى توظيف استطلاعات الرأي العام للتعرف على مستوى الرضا عن الخدمات ويشمل ذلك التأمين والخدمات الصحية التعليمية والمواصلات العامة وخدمات الحكومة الإلكترونية . ولا تقتصر هذه الاستطلاعات على قياس الرضا عن الخدمات بصفة عامة وإنما تتجاوز ذلك لتشمل أيضاً تكلفة الخدمة وجودتها وسرعة إنجازها .

ز_ القيم السادة في المجتمعات :

تعتمد كثير من الدراسات الاجتماعية على استطلاعات للرأي العام أو المسوح الميدانية في محاولة للتعرف على القيم السائدة في المجتمعات ويشمل ذلك

القيم الدينية وقيم المواطنة والاتجاه نحو الأقليات كما تتناول قضايا مثل دور الدولة ، وتمويل الرعاية الصحية ، وتمكين المرأة ، والقضايا البيئية، والهجرة ، وتعويض البطالة . وفي كثير من الاحيان تأخذ هذه القضايا بُعداً سياسياً حيث تتباين مواقف الاحزاب السياسية تجاهها . وتسترشد الأحزاب بنتائجها تجاه هذه القضايا لتبني مواقف أكثر تشدداً أو أكثر مرونة في حملاتها الانتخابية .

ح_ استطلاعات رأي عالمية :

وهي إجراء استطلاعات للرأي العام على عدد من الدول بهدف المقارنة بين اتجاهات الشعوب نحو قضايا معينة والتعرف على التباين القائم بين ردود افعالها تجاه أحداث عالمية. وتحليل هذه البيانات يعتبر مادة خصبة في تفسير الصدمات الثقافية والايديولوجية بين الدول أو بين التكتلات، كما تعتبر أحد المدخلات الرئيسة التي تعتمد عليها مراكز الأبحاث الدولية في التنبؤ بمستقبل السلام العالمي .

ومن خلال العرض السابق؛ يرى الباحث أن تطور مجالات استطلاعات الرأي العام في الكثير من دول العالم وعدم اقتصارها على الجوانب السياسية، وانما تعدّتها لتغطية ميادين عدة كالاقتصاد والموضوعات الاجتماعية والثقافية وغيرها .. جاءت كحاجة ملحة ومتزايدة لصاحب القرار السياسي أو الجهة المسؤولة، في التعرف على اتجاهات الرأي العام في هذه الميادين أو المجالات، واخذها في الاعتبار وعدم إغفالها، اذا كان هدف ذلك النجاح وتقديم المصلحة العامة عن طريق التعامل الواعي مع تلك المجالات .

المحور الرابع : الاعتبارات الأخلاقية المرتبطة باستطلاعات الرأي العام

تعتبر الجوانب الاخلاقية أحدى الجوانب الهامة التي تنظم إجراء البحوث العلمية، وتختلف الضوابط التي تنظم إجراء تلك البحوث، من فرع الى اخر حسب طبيعة هذه البحوث ومدى المخاطر التي قد يتعرض لها المبحوثين من جراء تطبيقها . ومن الاعتبارات الأخلاقية المتصلة بإجراء استطلاعات الراي العام بأنواعها المختلفة (عثمان، قياس الراي العام من النظرية الى التطبيق ، ٢٠١١، الصفحات ١٦٩- ١٧٢) هي :

أ- **ضمان سلامة المستجيب** :

لا شك ان اهم الاعتبارات الاخلاقية المتصلة بإجراء استطلاعات الراي العام تلك المتعلقة بحماية المستجيب الذي شارك في استطلاعات الراي العام بحيث لا يترتب على ادلائه برايه ضرر مباشر او غير مباشر . وقد يحدث ذلك في بعض الدول التي لا تحترم حرية التعبير عن الراي والتي يمكن ان تجد في استطلاعات الراي العام وسيلة للتعرف على اصحاب

الآراء المعارضة او اصحاب المواقف المناوئة لنظم الحكم القائمة .

وفي مثل هذه الحالات قد تتعرض هذه الفئات للمطاردة أو قد تدرج ضمن قوائم سوداء ويتم الضرر بهم بشكل مباشر أو غير مباشر عن طريق محاربتهم في ارزاقهم أو حرمانهم من بعض حقوقهم الطبيعية أو من بعض المزايا التي كانوا سيحصلون عليها لو ادلوا براي مخالف في استطلاعات الراي العام أو لم يشاكروا اصلا فيه .

ب- **ضمان خصوصية المستجيب** :

لا تقتصر الاعتبارات الاخلاقية المتصلة بإجراء استطلاعات الراي العام على ضمان سلامة المستجيبين فقط بل يجب ان تضمن ايضا خصوصية المستجيب . فالهدف من استطلاعات الراي العام هو التعرف على اتجاهات الراي العام ككل وليس التعرف على راي كل شخص على حده . ويجب ان يتم التأكيد على ان البيانات التي يتم جمعها تستخدم لأغراض البحث العملي فقط ويتم الحفاظ على سرية البيانات الشخصية . ويرى الباحث أنه في استطلاعات الرأي العام، يجب على القائمين على جمع البيانات من المستجيبين، الحفاظ على سرية بياناتهم الشخصية وعدم كشفها لأي سبب كان؛ وهذا ما تقتضيه الاعتبارات الأخلاقية؛ وخاصة في المسائل الحساسة التي تسبب حرجاً للمبحوثين، لذا يجب عدم البوح وكشف الاسرار وضمان خصوصية المستجيبين في الاستطلاعات وأن تكون العلاقة بين جامع البيانات والمستجيب أشبه بالعلاقة بين الطبيب والمريض؛ كما يوصفها أحد المتخصصين، لا تسمح بإفشاء الاسرار مهما كانت الأسباب .

ج- **ضمان حق المستجيب في المعرفة** :

بالإضافة الى ما سبق فان الاعتبارات الاخلاقية تتناول ايضا احترام حق المستجيب في معرفة الهدف من الاستطلاع والجهة الممولة للاستطلاع وكيف سيتم استخدام النتائج . كما انه ليس من المسموح استخدام استطلاع الراي لسبب اخر غير معلن , كأن يتم اخبار المستجيب بأن الاستطلاع هدفه تقييم الخدمات الصحية مثلاً , في حين ان الهدف الحقيقي هو التعرف على التفاعل بين افراد الاسرة اعتمادا على قيام الباحث بملاحظة هذا التفاعل دون إخبار المستجيب .

د- مدونات السلوك المهني والاخلاقي :

عنيت الجمعيات العلمية والمهنية ذات الصلة باستطلاعات الراي العام بإعداد مدونات لتحديد السلوك المهني والمواثيق الاخلاقية للعاملين في مجال استطلاعات الراي العام .وفي الولايات المتحدة أصبحت استطلاعات الرأي العام صناعة في حد ذاتها، لها منظماتها وشركاتها الخاصة . إذ

تضم الرابطة الأمريكية لدراسات الرأي العام (AAPOR) ممثلين عن شركات الاستطلاعات الكبرى، إضافة الى أعضاء في وسائل الإعلام وفي المجال الاكاديمي . كما ان مجلس المنظمة الأمريكية لأبحاث المسح)، هي رابطة تجارية تضم ٢٥٠ شركة في مجال الاستطلاعات، هدفها تمثيل هذه الصناعة والتعبير عنها من خلال الاتصالات العامة والجهود التعليمية . ويعمل مجلس التسويق والرأي العام، بالنيابة عن شركات المسوح من اجل ترويج التشريع الإيجابي وتطويره، ويمنع أي تشريع قد يؤثر سلباً في هذه الصناعة (ندا ، ٢٠١٩ ، الصفحات ٨٤-٨٥) .

وتقوم جمعية (المجلس الوطني لاستطلاع الراي) عن طريق مكاتبها لاستطلاعات الراي العام بدور التنظيم الذاتي للقطاع والمهنة، إذ وضعت ميثاقاً مهنياً تلتزم به كل المكاتب المنخرطة ضمنها . ومن اهم المعايير في هذا الميثاق هي المعلومات التي تلتزم مكاتب استطلاعات الراي بنشرها للعموم مع كل استطلاع راي, ومن بينها الجهة التي قامت بتمويله, وتاريخ اجراءه , وطرق انجازه (بالهاتف او بطرق اخرى), وطرق تصميم عينة الاستطلاع، وحجمها فضلا عن معلومات اخرى (الحمامي، ٢٠٢٢) .

وكذا الحال في بريطانيا، إذ تنتظم شركات استطلاعات الرأي تحت مظلة جمعية مهنية باسم (المجلس البريطاني للتصويت) من خلال اشراف الجمعية على تنظيم القطاع عن طريق وضع المعايير المهنية الصارمة، إذ تقوم بدور أساسي في تفسير طرق عمل هذه المكاتب . ومن الآليات الأساسية التي وضعتها هذه الهيئة , دليل خاص بالصحفيين لتيسير عملية استغلال استطلاعات الرأي بطريقة مهنية وشفافة. وقد وضعت الجمعية حزمة معايير متصلة بنشر استطلاعات الرأي العام .

هـ- استطلاعات الراي العام والانتخابات :

تهدف استطلاعات الرأي العام المتعلقة بالانتخابات الى التنبؤ بنتيجة الانتخابات اعتماداً على استجابات عينة من مجتمع الناخبين . وتحرص المؤسسات القائمة على تنفيذ هذه الاستطلاعات على تطبيق الاساليب العلمية التي تؤدي الى تلافي أخطاء التحيز وتقليل خطأ العينة من أجل الوصول الى نتائج قريبة من النتائج الفعلية للانتخابات . كما توظف التقنيات الحديثة وأساليب الإدارة الفعالة من أجل إعلان نتائجها في أسرع وقت ممكن تلبية لحالة الترقب التي تصاحب أية انتخابات .وكما هو معلوما فان كل دولة لديها التشريعات التي تنظم عمليات الانتخابات بأنواعها المختلفة, ومعظم هذه التشريعات تتضمن قواعد تنظم عملية اجراء استطلاعات الراي المتصلة بالانتخابات . ويهدف التدخل التشريعي في

تنظيم عملية اجراء استطلاعات الراي العام الى الحيلولة دون تأثير هذه الاستطلاعات على نتائج الانتخابات . والاصل في الامور ان تكون الاستطلاعات وسيلة لقياس الراي العام لا ان تؤثر فيه , ومن ثم كان لزاما ان يتدخل المُشرِّع لضمان عدم تسبب الاستطلاعات في توجيه نتائج الانتخابات (عثمان، قياس الراي العام من النظرية الى التطبيق ، ٢٠١١، الصفحات ١٧٦- ١٧٧) .

المحور الخامس : المراقبة الحكومية لاستطلاعات الراي العام في العالم

١- المراقبة الحكومية لاستطلاعات الرأي العام في الولايات المتحدة الأمريكية

خضعت استطلاعات الراي العام في امريكا, بخاصة السياسية منها لمحاولات التنظيم القانوني, اذ ظهر اتجاه يرمي الى ضرورة اخضاع الاستطلاعات للقيد والتنظيم, لكن الاتجاه السائد رأى ان فرض قيود, اياً تكن سيُعد مخالفة صريحة للتعديل الاول للدستور الامريكي الذي كفل حرية الراي والصحافة . وكان هذا الاتجاه مطابقا لراي الجمعيات السياسية والمدنية ورجال السياسة . كما باءت بالفشل محاولات بعض رجال السياسية حظر استطلاعات الراي أو نشر نتائجها مسبقاً خوفاً من انحراف المجرى الطبيعي للانتخابات , وليس في الولايات المتحدة اطار قانوني يضبط تحيّز أو ضعف استطلاعات الراي التي تنتشر في كل مكان, وهو ما يبرر بان استطلاعات الراي السياسية في الولايات المتحدة نمت وسط مناخ من حرية النشر, كما كفلها الدستور الامريكي عندما قرر صراحة انه لا يجوز ان يضع الكونغرس قوانين متضمنه قيوداً على حرية الصحافة او حرية التعبير (ابو رمان، ٢٠١٣، صفحة ٢٦) .

ساهم فشل محاولات وضع ضوابط قانونية على استطلاعات الراي في ان تبذل منظمات الراي العام جهدا في مجال تثقيف مختلف الجهات من المحررين والإعلاميين ورجال الاعمال والقانونيين في شأن صفات الاستطلاعات المقبولة علميا, ومعاقبة من يثبت تورطه بمخالفة قواعد الشرف والمهنة والاخلاق في اثناء الممارسة العملية, كما ساهم في استمرار الجهود في سبيل تطوير مواثيق الشرف المهنية لعمل مراكز الاستطلاعات, حتى اصبح مبدأ نشر منهجية الاستطلاعات ونتائجها الى العامة إجراءً طبيعيا في صناعة الاستطلاعات , كما ساهم تدقيق كل مستطلع في عمل الاخر ومراجعته في ضبط منهجيات صناعة استطلاعات الراي وتدقيقها .

٢- المراقبة لاستطلاعات الراي العام في بريطانيا وفرنسا

ارست الدول الديمقراطية من باب إبعاد الاخطار الممكنة أليات لتنظيم استخدام استطلاعات الراي العام، إذ وضعت مجموعة من التشريعات

والآليات الرقابية على الجمعيات أو المؤسسات التي تعنى بإجراء استطلاعات الراي العام، حماية للمسار السياسي السابق للعملية الانتخابية بما في ذلك حملات الاحزاب السياسية والمرشحين. اذ أنشأ البرلمان البريطاني لجنة للبحث في نتائج الميديا الرقمية والاجتماعية على استطلاعات الرأي وما يمكن أن تقوم به الدولة لتنظيم ممارسة استطلاعات الرأي بواسطة هذا النوع من الوسائط (الحمامي، ٢٠٢٢).

وفي فرنسا، فقد تدخلت الدولة لتنظيم عملية نشر نتائج استطلاعات الرأي ذات العلاقة بالانتخابات، عبر إنشاء هيئة عمومية بقانون، تراقب هذه العملية وتسمّى «الهيئة الوطنية للاستطلاعات» حتى لا تؤثر هذه الاستطلاعات في القرار الانتخابي الحر للمواطنين المقترعين وتتشكّل هذه الهيئة من القضاة إضافة إلى شخصيات مستقلّة مشهود لها بالكفاءة والخبرة في هذا المجال . ومن الإجراءات الأساسية التي قامت الهيئة بوضعها لتنظيم عملية نشر استطلاعات الرأي هو إجبار المكاتب المتخصصة على نشر كل المعلومات عن أي استطلاع للرأي متصل بالشأن الانتخابي وخاصة الجهة التي موّلت الاستطلاع وتاريخ إجراءه والعينة وعدد أفرادها وطرق تصميها وهامش الخطأ . ويجبر القانون المحدث للهيئة مكاتب استطلاعات الرأي على مد الهيئة بوثيقة تتضمن كل التفاصيل عن استطلاع الرأي يقع نشرها على موقع الهيئة .

وفي حال عدم التزام مكاتب استطلاعات الرأي بالأحكام التي وضعتها الهيئة، فهي تتعرض إلى عقوبات مالية يمكن أن تبلغ ٧٥ ألف يورو ضد كل من يتعمد نشر استطلاع رأي ذي صلة بالشأن الانتخابي دون احترام المعايير التي نصت عليها الهيئة (الحمامي، ٢٠٢٢) .

٣- المراقبة الحكومية لاستطلاعات الراي العام في مصر

ألزم قانون مباشرة الحقوق السياسية الصادر برقم ٤٥ لسنة ٢٠١٤، المعدل بالقانون رقم ١٤٠ لسنة ٢٠٢٠ وسائل الإعلام المرخص لها بالعمل في مصر ألا تذيع أو تنشر استطلاع رأى حول الانتخاب أو الموضوع المطروح للاستفتاء إلا إذا جاء مطابقا للأصول المهنية المتعارف عليها، وعلى نحو يحترم حق المواطن في المعرفة . وأوجب القانون في مادته (٣٣) على وجه الخصوص أن يتضمن ما تذيعه الجهة الإعلامية عن الاستطلاع ما يلى (فخري، ٢٠٢٠) :

المعلومات الكاملة عن الجهة التي قامت به، الجهة التي تولت تمويله، حجم العينة التي وجهت لها الاسئلة ومكانها ان كان في الحضر او الريف، أسلوب إجرائه

وفق المناهج المتعارف عليها في هذا الشأن، الأسئلة التي اشتمل عليه، طريقة جمع بياناته، تاريخ القيام به، نسبة الخطأ المحتملة في نتائجه .

وحظرت المادة سالفة الذكر، على هذه الوسائل نشر أو إذاعة أي استطلاع رأى خلال الأيام الثلاثة السابقة على اليوم المحدد لإجراء الانتخابات أو الاستفتاء وذلك حتى انتهاء عملية الاقتراع.

٤- المراقبة الحكومية لاستطلاعات الراي في العراق

تناول المُشرع العراقي ضوابط استطلاعات الراي وذلك في قوانين نظام هيئة الإعلام والاتصالات حول الإعلام الانتخابي في مادته السابعة (حرب، ٢٠١١، صفحة ٦٠) : استطلاعات الراي : التي نصت : «اذا ما قامت اي من جهات البث الاعلامي بنشر استطلاعات للراي أو توقعات انتخابية يتعين عليها العمل على نشر تلك النتائج و التصورات دون تدخل وان تقوم بنشر جميع المعلومات المتوافرة التي تساعد الجمهور على فهم اهمية تلك الاستطلاعات والتوقعات، وعلى جهات البث الاعلامي ان تنشر نتائج الاستطلاعات للراي ان تحدد الجهة التي اجرت الاستطلاع والجهة او الحزب الذي طلب اجلاء الاستطلاع للراي ودفع تكلفته والطريقة التي اتبعت لإجراء الاستطلاع وحجم العينة من المواطنين المشمولين بالاستطلاع وهامش الخطأ وتواريخ اجراء الاستطلاع ميدانياً فضلا عن ذلك يتعين على جهات البحث الاعلامين الإقرار بأن استطلاع الراي يعكس حالة الراي العام فقط وقت اجراء ذلك الاستطلاع .

كما لا يجوز لأية جهة بث إعلامي ان تنشر استطلاعات للراي تتعلق بالانتخابات حول اي من الكيانات او التحالفات السياسية او مرشحيهم مدة ال ٧٢ ساعة قبل فتح مراكز الاقتراع في اليوم المخصص لإدلاء الناخبين بأصواتهم وحتى اغلاق اخر مركز من مراكز التصويت الخاص بها .

وفي سياق استطلاعات الرأي العام في العالم العربي؛ يعزو المتخصصون في الإعلام، السبب في عدم الاهتمام بالرأي العام في الدول العربية وقلة مراكز الاستطلاعات في بعضها وانعدامها في أخرى؟ علاوة على ضعف إداء المراكز الموجودة، الى : أن البعض من صنّاع القرار في العالم العربي ما زال لا يؤمن بسلطة الرأي العام وأهميته، فضلا عن عدم ايمانه بأهمية رأي الشعب وموقفه من قضايا الأمة والمجتمع ومسائل مصيرية تهمه (قيراط ، ٢٠١٦، صفحة ٣٠٣) .

ويرى الباحث أن التهميش الذي يتعرض له الرأي العام العربي من انظمته السياسية وعدم الاهتمام بمراكز الاستطلاعات ونتائجها من قبل السلطة الحاكمة؛ يرجع الى الخوف من الرأي

العام، وما يمكن ان يسببه من صداع للسلطة عند طرحه وجهة النظر أو تقديمه الافكار التي تتعارض مع طروحاتها . لذا يعتقد الباحث أن نجاح استطلاعات الرأي العام العربية والاعتماد عليها في رسم السياسات واتخاذ القرارات، يتوقف على توفر البيئة المناسبة والوعي بثقافة الاستطلاعات، وهو ما يعني إتاحة حرية الرأي والتعبير وحرية الصحافة في مناقشة القضايا المختلفة، وهذا الأمور أو المقومات، تكاد تكون غائبة أو صعبة المنال في البيئة السياسية العربية.

المحور السادس : الرقابة على الرأي العام

تُعَرَّف الرقابة، بأنها « مجموعة العمليات والأنشطة السلبية التي يتكون ويتشكل بتأثيرها الرأي العام ، وتتضمن تلاعباً بالوقائع والأحداث من خلال المنع، أو الحظر، أو التحريم، أو التجريم (قويسي ، ٢٠٠٣ ، صفحة ١٩٧) .

وتتعدد أشكال الرقابة، وفق عدة معايير، منها من حيث الصلة بالسلطة السياسية الحاكمة هناك نوعان أساسيان :

أ-**الرقابة الحكومية :**

وهي الرقابة التي تتم غالباً من خلال أدوات السلطة السياسية الحاكمة عبر مؤسساتها الحكومية، وهي مكون أساسي من مكونات الهيمنة ، وعادة ما يضرب المثل بالقانون- بمعناه الواسع الذي يشمل التشريع، والعرف الملزم- باعتباره الأداة الأساسية التي يمارس من خلالها هذا النوع من الرقابة في بعدها الرادع أو الجزئي بكل ما يترتب عليه .

ب- **الرقابة غير الحكومية :**

وهي الرقابة التي يمارسها المجتمع المحكوم على السلطة الحاكمة عن طريق تعبيرات رأيه العام أو عن طريق مؤسسات المجتمع المدني وغيرها حيال مختلف القضايا ؛ فالرأي العام هو بمثابة الجزاء غير المنظم للسلطة الحاكمة، حين تنحرف أو تخطئ في ممارساتها (Elizabeth, 1998, p. 75) .

وتختلف سياسات الرقابة وفقاً لطبيعة النظام الحاكم في أي مجتمع من المجتمعات، سواء أكان شمولي تسلطي أو ديموقراطي تعددي، وبينهما درجات متفاوتة من الرقابة بأشكالها المتنوعة طبقا لمدى اقتراب طبيعة النظام أو السلطة الحاكمة من أحد النمطين (عامر ، الرأي العام الإلكتروني ، ٢٠١٢، الصفحات ١٤٩- ١٥٠) :

الأول : شمولي، وفيه تنقلب السلطة الى تسلط، وتصبح الدولة شمولية أو تسلطية يتحكم في الحياة السياسية شخص واحد أو قلة حاكمة، تدعي تحديد الصالح العام، فتضع السياسة الرقابية الملائمة لحمايتها في هذا الإطار، وغالباً ما يعلن الحاكم أنه جاء استجابة للرأي العام الذي طلب منه أن يأتي، ويجري الانتخابات والاستفتاءات ويحصل على ٩٩,٩٪ ، كما في معظم الدول

العربيـة، لا سـيما مـصر واليمـن وليبيـا وتونـس، وذلـك قبـل الثـورة الشـعبية التـي قامـت بهـا الشـعوب العربيـة ضـد الحـكام في هـذه الـدول .

الثـاني : تعـددي، وفيـه تسـمح السـلطة بمختلـف الآراء دون قيـد أو شرط الى الحـد الـذي لا يـضر بـآراء ومعتقـدات وقيـم الآخريـن، وخلـف هـذا الحـد لا بـد أن يتـم منـع أو وقـف أو فـرض الرقابـة؛ فهنـاك حـدود للحريـة حتـى لا تنقلـب الأمـور إلى فـوضى، وذلـك أن الحريـة هـي منتصـف الطريـق بـين التجـاوز والتحكـم الكامـل

الخاتمة

اولاً : الاستنتاجات

١. كشـف الدراسـة الاهميـة الكبـيرة لبحـوث اسـتطلاعات الـرأي العـام؛ بعّدهـا مـؤشرات عـن توجهـات افـراد المجتمـع، يمكـن ان يسترشـد بهـا ًصنـاع القـرار والمسـؤولين في معرفـة مكامـن الخلـل أو القصـور ومـا يفكـر بـه الشـعب عـلاوة عـلى التعـرف عـلى الحلـول والبدائـل المتاحـة للقضايـا أو المشـاكل التـي تعـتري الانظمـة السياسـية المختلفـة؛ ومـن ثّـم تمكنهـم مـن اتخـاذ القـرارات المناسـبة ورسـم السياسـات وإعـداد الخطـط وتنفيـذ المشـاريع . كـما تكمـن اهميـة بحـوث اسـتطلاعات الـرأي العـام لـكلا الطرفـين؛ سـواء اكانـت الحكومـة أو المواطـن، إذ يتعـرف كل منهـما عـلى الآخر مـما يسـهم في ارسـاء علاقـة وتفاعـل ايجـابي بينهـما، مـما ينعكـس عـلى صياغـة سياسـات وقـرارات منصفـة مـن جانـب الحكومـة تتوافـق مـع حاجـات واهتمامـات ورغبـات ورضـا افـراد المجتمـع .

٢.اظهـرت الدراسـة أن الاعتبـارات الاخلاقيـة المرتبطـة بإجـراء اسـتطلاعات الـرأي العـام تُعـد ضوابـط صارمـة، يدعهـما المجتمـع ومؤسسـاته، والتـي تحـول دون حـدوث أي اضرار أو تجـاوزات مبـاشرة أو غـير مبـاشرة تتصـل بسـلامة أو خصوصيـة المشـاركين في اسـتطلاعات الـرأي العـام .

٣.بينـت الدراسـة أن الهـدف الرئيـس للجوانـب التشريعيـة المتعلقـة باسـتطلاعات الـرأي العـام، هـو لحمايـة المجتمـع وافـراده مـن الممارسـات الضـارة المرتبطـة بالمراحـل المختلفـة لإجـراء اسـتطلاعات الـرأي العـام .

٤.أن المراقبـة الحكوميـة لاسـتطلاعات الـرأي العـام في الانظمـة السياسـية المختلفة لاسـيما الديمقراطيـة منهـا، هـي قواعـد تشريعيـة تضمـن عـدم تأثـير هـذه الاسـتطلاعات عـلى نتائـج الانتخابـات .

٥. الاختـلاف مـا بـين الـدول في التعامـل مـع الإجـراءات والقيـود المنظمـة لاسـتطلاعات الـرأي العـام ونشرهـا، يعـبّر عـن نزاعـاً فكريـاً بـين حـق المواطـن في الحصـول عـلى المعلومـات وحقـه في حريـة الاختيـار بعيـداً عـن الضغـوط الخارجيـة .

٦. أن الـزام المُـشرّع، وسـائل الإعـلام عـلى

نـشر كل مـا يتعلـق بالاسـتطلاع في حـال اذاعتـه، يرجـع الى حـق الشـعب في معرفـة الحقائـق مـما يتيـح لـه حريـة التفكـير والتعبـير .

٧.تختلـف الـدول في النظـر الى الاسـتطلاعات واهميتهـا والتعامـل مـع معطياتهـا، وذلـك تبعـاً لطبيعـة النظـام السـياسي القائـم .

٨.أن ضـمان حريـة الـرأي والتعبـير وحريـة الإعـلام، هـو حجـر الزاويـة في نجـاح اسـتطلاعات الـرأي العـام في الـدول العربيـة، والاعتـماد عليهـا في رسـم السياسـات واتخـاذ القـرارات في الأنظمـة السياسـية المختلفـة .

ثانياً : المقترحات

١. ضرورة تبنـي مؤسسـات الدولـة انشـاء مراكـز متخصصـة لاسـتطلاعات الـرأي العـام ودعمهـا مادياً، ورفدهـا بالطاقـات والكفـاءات الاكاديميـة، ورعايـة انشـطتها العلميـة، والاعتـماد عـلى نتائـج بحوثهـا، بعّدهـا مخرجـات مهمـة تعكـس توجهـات وردود افعـال الشـعب، مـما تسـهم في تحديـد ورسـم السياسـات العامـة .

٢.حـث الباحثـين وطلبـة الدراسـات العليـا في وزارة التعلـم العـالي والبحـث العلمـي عـلى اجـراء دراسـات علميـة منهجيـة، حـول قيـاس الـرأي العـام واتجاهاتـه إزاء القضايـا والموضوعـات الملحـة، ورفعهـا توصيـات لصانـع القـرار السـياسي لاتخـاذ مـا يـراه مناسـباً إزاءهـا .

المراجع:

Elizabeth, A. G. (1998). *Communication in everyday usn.* New York: Holt،Rinehart and Winston Inc ،.

Kull, S., Clay, R., & and others. (2008). World public opinion .Org is a projects manged by the progrom on international policy attitudes at the university of Marylan.

إبراهيـم فـواز الجبـاوي. (٢٠١١). الإعـلام والـراي العـام اثنـاء الازمـات. دمشـق: مكتبـة دار طـلاس.

إبراهيـم قلـواز. (٣١ تشريـن الاول, ٢٠١٤). اسـتطلاعات الـرأي ودورهـا في تحديـد التوجهـات العامـة للمجتمـع. تـم الاسـترداد مـن الحـوار المتمـدن: https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=439577

إبراهيـم ماجـد الرميحـي. (٢٠٠٧). تجربـة مركـز البحريـن للدراسـات والبحـوث في قيـاس الـرأي العـام. مؤتمـر اسـتطلاعات الـراي العـام واتخـاذ القـرار بـين النظريـة والتطبيـق . القاهـرة: مركـز دراسـات الـشرق الأوسـط .

أزهـار صبيـح غنتـاب . (٢٠٠٨). اتجاهـات الصحافـة العربيـة الدوليـة إزاء العنـف في العـراق ، اطروحـة دكتـوراه غـير منشـورة. جامعـة بغـداد ، كليـة الإعـلام.

الصـادق الحمامـي. (٢٧ مـارس, ٢٠٢٢). كيـف سـننتخب؟ :اسـتطلاعات الـراي.. مـرآة «الـراي العـام» أو آليـة لصناعتـه ؟ تاريـخ الاسـترداد ١٠ اكتوبـر, ٢٠٢٤، مـن تونـس ULTRA.

ايمـن منصـور أحمـد نـدا . (٢٠١٩). البلـدان العربيـة والاسـلامية في اسـتطلاعات الـرأي العـام

الأمريكيـة . بـيروت : مركـز دراسـات الوحـدة العربيـة .
جـان سـتوتزل ، و آلان جـيرار . (١٩٨٢). إسـتطلاع الـرأي العـام . بـيروت- باريـس : دار منشـورات عويـدات .
جـمال سـلامة عـلي . (٢٠١٠). الأي العـام : بـين الكلمـة والمعتقـد . القاهـرة : دار النهضـة العربيـة .
حـازم جـري الشـمري. (٢٠١٩). الـرأي العـام والإعـلام. عـمان: دار امجـد للنـشر والتوزيـع.
حامـد عبـد الماجـد قويـسي . (٢٠٠٣). دراسـات في الـرأي العـام : مقاربـة سياسـية . القاهـرة : مكتبـة الـشروق الدوليـة .
حسـنيّن شـفيق. (٢٠٠٨). سـيكولوجية الإعـلام. القاهـرة: دار فكـر وفـن للطباعـة والنـشر والتوزيع.
حليـل إبراهيـم رسـول . (١٩٨١). سـيكولوجية الأي العـام وطـرق قياسـه . بغـداد .
حمـدي ابـو الفتـوح عطيفـة . (٢٠١٢). منهجيـات البحـث العلمـي في التربيـة وعلـم النفـس . القاهـرة : دار النـشر للجامعـات .
سـامر ابـو رمـان. (٢٠١٣). الـصراع العـربي - الإسرائيـلي في اسـتطلاعات الـراي الامريكيـة. قطـر: المركـز العـربي للابحـاث ودراسـة السياسـات.
شـيلدون آر، جاوايـزر جـي ، و إيفانـز ويـت. (١٩٩٧). دليـل الصحفـي إلى اسـتطلاعات الأي العـام. (ترجمـة : هشـام عبـد اللـه، المترجمـون) عـمّان: الـدار الاهليـة للنـشر والتوزيـع.
هيثـم هـادي الهيتـي. (٢٠١٤). الـراي العـام بـين التحليـل والتأثـير . عـمان: دار اسـامة للنـشر والتوزيـع .
وليـدة حـدادي . (٢٠٢٠). منهجيـة البحـث العلمـي في الدراسـات الإعلاميـة : الأسـس النظريـة والاجـراءات التطبيقيـة . عـمان : دار اسـامة للنـشر والتوزيـع .